تأثيرات الواقع الراهن

٧٢١ حرامي كهرباء في حماة!

حماة - محمد أحمد خبازي

أكد المهندس محمد الرعيدي المدير العام لشركة كهرباء حماة أنه يتم محاربة الاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية، من خلال تسيير دوريات نهارية ومسائية من عناصر الضابطة العدلية، وبخاصة في الأماكن الآمنة، ويتم تنظيم الضبوط بحق المخالفين والمتعدّين على الشبكة الكهربائية العامة والمتلاعبين بالعدادات بقصد الاستجرار غير المشروع، وتقدّر قيمة المقطوعيات اللازمة بحقهم، وتحال الضبوط إلى القضاء المختص، وتم خلال الفترة الماضية تنظيم ٧٢١ ضبط استجرار غير مشروع، تم منها تحصيل قيمة ٣٧١ ضبطاً وتقسيط قيمة /٤١/ ضبطاً.

وعن التقنين الطويل والجائر وشكاوى المواطنين منه حالياً قال: إن التقنين في هذه الفترة سببه النقص في كميات الفيول والغاز، وإن الكميات من الطاقة المخصصة للمحافظة توضع بشكل عادل يومياً، وإن الكادر الفني المسؤول عن برنامج التقنين هو مكتب التحكم بمقر الشركة، وهم من العمال النشيطين، والمشهود لهم بالأخلاق الحميدة والحس العالي من الوطنية والمسؤولية.

وعن الأعطال الكثيرة ومعالجتها قال: لا نبالغ إذا قلنا إن الأعطال الكهربائية كثيرة جداً، وخاصة خلال الأزمة الحالية، وهي ناتجة عن الاستجرار الكبير للطاقة الكهربائية إضافة إلى تطبيق برنامج تقنين قاس، وتعمل مكاتب الطوارئ وعددها ٧٠ مكتباً موزعة على مناطق حماة ومحردة وصوران وسلمية ومصياف والسقيلبية على استقبال طلبات المواطنين، وإصلاح الأعطال وإعادة التيار الكهربائي بالسرعة الممكنة، وتتابع أعمال هذه المكاتب بشكل مستمر من المديرين والرؤساء المباشرين.

علماً أن عدد المشتركين في المحافظة يبلغ ٤٥٩٥٤٠ مشتركاً، وتم تزويد ٢٨٢٥ مشتركاً جديداً بعدادات جديدة، وتم استبدال ٢٧ محولة محروقة و٩٩ محوّلة بمحولات ذات استطاعات أكبر بسبب الحمولة الزائدة وإضافة /٣٥/ محولة جديدة.

وعن نسبة الجباية والديون للشركة على الجهات الأخرى والقطاعين العام والخاص قال: تتابع المديرية المالية عملها في تحصيل الديون المترتبة على القطاعين العام والخاص، حيث بلغت قيمة تحصيل إصدارات القطاع الخاص ٤٤ في المئة والقطاع العام ١١ في المئة ونسبة تحصيل الديون من القطاع الخاص ٢٥ في المئة و١٠ في المئة من إجمالي ديون القطاع العام.

نقص حاد في أطباء درعا

درعا - الوطن

بعد أن خرجت في وقت سابق الهيئة العامة لمشفى درعا الوطني لمدة عام من الخدمة بسبب تعديات الجماعات المسلحة، أصبح مجمع العيادات الشاملة في مدينة درعا الوجهة شبه الرئيسة للمرضى ولا يزال، لوقوعه في أحضان الأحياء المكتظة بالسكان، وتعزز ذلك بعد افتتاح أقسام للتوليد والكلية الصناعية والإسعاف والطوارئ والتزود بأجهزة طبية حديثة، ووفقاً لمصادر المجمع فإن العمل أقلع في الصيدلية المركزية حسب الإمكانات المتاحة وسيتم قريباً افتتاح قسم للمعالجة الفيزيائية لأهميته القصوى ضمن الظروف الراهنة، حيث كثرت الإصابات التي تتطلب لتكملة علاجها إلى معالجة فيزيائية وليكون هذا القسم داعماً لعيادة المعالجة الفيزيائية الوحيدة حالياً في المشفى الوطني، والأرقام الموثقة لدى دائرة إحصاء المجمع تبين أنه خلال الربع الأول من العام الحالي راجع العيادات ١٩٣٤٤ حالة وقسم الكلية الصناعية ٦٣٩ ومنظومة الإسعاف ٦٨٣٠ والعيادة السكرية ١٧٦٣ والمركز السني ٢٠٠٩ واللجنة الطبية ٨٩١ ومركز اللايشمانيا ٧ والسل ٣ وعدد الولادات ٨٢ ولادة طبيعية، لكن التوسع المذكور في افتتاح الأقسام الطبية وازدياد الخدمات المطلوبة يقابله ويقلل من شأنه إلى حد ما النقص الحاد في الكادر الطبي سواء العام أو المقيم أو الاختصاصي باستثناء السنية، حيث لا يوجد أي طبيب في كل من عيادات الرعاية والسل والبولية والأذنية كما أنه لا يوجد في المخبر سوى طبيب مقيم وفي العينية مقيم يداوم يومين في الأسبوع فقط، على حين أنه لا يوجد سوى طبيب واحد في كل من العظمية والسكرية والنفسية والملاريا والإسعاف والكلية ودائرة الأمراض السارية والمزمنة، والوضع أفضل قليلاً في الجلدية والداخلية ففي كل منهما طبيبان اثنان وفي التوليد ٤ أطباء أحدهم إجازة بلا أجر علماً بأن الأعداد كانت قبل الأحداث أضعاف ذلك بكثير وإلى حد ما هناك فائض في بعض الاختصاصات، وسبب النقص ناتج عن التسرب خلال الأحداث لأسباب مختلفة وإذا أضفنا للنقص الحاد ساعات الدوام القليلة لبعض الأطباء وهي مشكلة قائمة قبل الأحداث في القطاع الصحي يصبح أداء الخدمة الطبية في حدود لا تتناسب والطموح، والمأمول من الجهات المعنية بالقطاع الصحي بذل كل الجهود اللازمة لتعويض ولو جزء من الكادر الطبي المطلوب لتفعيل عمل جميع العيادات والأقسام على مدار أيام الأسبوع وطيلة أوقات الدوام والارتقاء بمستوى الخدمات الطبية المقدمة للمراجعين إلى المستوى المطلوب.

ملكة جمال «السكن الجامعي»!!

دراسة تحويل المدن الجامعية إلى هيئات مستقلة

فادي بك الشريف

واقع فرض نفسه وباتت الحلول الجذرية مستعصية في ظل الأعداد الكبيرة والضغط الطلابي الكبير في المدن الجامعية وسط ضعف النفقات وصعوبة اتخاذ إجراءات حازمة، ويسأل البعض: هل يعقل أن يتم تخصيص بضعة ملايين ليرة سورية فقط لإجراء أعمال الإصلاح والصيانة وإنجاز المهمة على أفضل وجه؟ كما يسأل آخر: إلى متى يبقى وضع المدينة الجامعية بحلب من دون وضع برنامج زمني لاستيعاب الطلاب بشكل تدريجي؟ ويقول أحدهم: ليست طرائف من العالم بل واقع غير مرض نجده في عدد من المدن الجامعية.. ويذهب الآخر خلال اجتماع ضم مديري المدن إلى طرح أنشطة جديدة تحفيزية على حد تعبيره في المدن الجامعية كأن يتم إجراء مسابقة لاختيار أجمل وحدة سكنية في السكن الجامعي «ملكة جمال السكن الجامعي»!

إجابات يبدو أنها منطقية حملتها أجوبة المعنيين في وزارة التعليم ضمن إطار متابعة وضع المدن الجامعية في سورية والمشاكل التي تعاني منها ومختلف العوائق والإشكالات القائمة، وكأن هذه الإجابات «ترقيع» للمشاكل والصعوبات في المدن الجامعية ومواءمة الاحتياجات والمتطلبات مع الظروف الراهنة.

وأكد وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني أن المدن الجامعية لا تزال تؤدي دوراً اجتماعياً كبيراً وتسهم في تخفيف العبء المادي عن الطلاب وتأمين مكان مناسب لهم في ظل ظروف الأزمة الحالية، منوهاً بضرورة تكاتف الجهود لتحسين الواقع الخدمي في المدن الجامعية وتحفيز ثقافة العمل التطوعي وتشجيع الطلاب على المحافظة على سلامة ونظافة المرافق العامة وصيانة الوحدات السكنية.

ولفت إلى أهمية متابعة الخدمات وتحسينها واقتراح نظام داخلي للمدن الجامعية وتخصيص جزء من موارد الجامعات للمدن وإحداث مديرية للمدن الجامعية، معتبرا أن لاجدوى من أي شيء في حال وجود ضعف في المتابعة.

ومن ضمن المقترحات التي خلصت إليها ورشة العمل الأولى من نوعها على مستوى القطر، دراسة تحويل المدن الجامعية إلى هيئات مستقلة وزيادة الملاك العددي ووضع نظام داخلي شامل لكل المدن الجامعية يعنى بإجراء توصيف وظيفي للعاملين ما يتناسب مع حجم وطبيعة المهام المطلوبة، كما تم اقتراح تشكيل لجنة تخصصية لمتابعة شؤون المدن الجامعية مع المعنيين أو إحداث مديرية في الوزارة لهذا الغرض، ووضع خطه متكاملة للصيانة الدورية للمدن الجامعية من خلال تخصيص بند لها من الموارد الذاتية، إضافة إلى دراسة إمكانية إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات، كما تم اقتراح هيكلية كاملة وتوسيع النظام الداخلي وتفعيل قرارات مجالس الإدارة وقوننة عمليات الصيانة

> إمكانية إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات.. هيكلية كاملة.. ونظام داخلي شامل

وفي تصريح لـ«الوطن» قال الدكتور ابراهيم جمعة مدير المدينة الجامعية بدمشق: هناك العديد من الحالات بحاجة إلى متابعة، ولابد من إعادة النظر بالبنية الإدارية، مؤكداً ضرورة دراسة متطلبات المدينة الجامعية، لافتا إلى أن السكن الجامعي بدمشق يتسع لنحو ٣٠ ألف طالب ما يتطلب خدمات أكثر ومرونة أكبر، مضيفاً إن المدينة أدت دوراً وطنياً خلال الأزمة لاستيعاب عدد كبير من الطلاب، وهناك صعوبات تتعلق بالازدحام والضغط الطلابي.

مدير السكن الجامعي بحلب حسان قطنه أوضح لـ«الوطن» أن السكن كان يتسع قبل الأزمة لـ١٦ ألف طالب في ظل وجود٢٠ وحدة سكنية، ولكن نتيجة الإرهاب أدت الأزمة إلى تأثر واقع المدن، حيث أصبحت جزءاً كبيراً من السكن تضم المهجرين ويصل عددهم إلى ٣٥ ألف مهجر، مع وجود ٥ آلاف طالب فقط في ٣ وحدات سكنية، مطالبا بضرورة تأمين الأماكن البديلة للمهجرين وذلك بشكل تدريجي.

وبين حبيب محمود مدير المدينة الجامعية في محافظة اللاذقية لـ«الوطن» أن عدد الطلاب في السكن الجامعي يصل إلى نحو ٢٠ ألف طالب وطالبة، في ٢٠ وحدة سكنية، وتم استيعاب الطلاب بشكل كامل ومطلق، منوهاً بضرورة وضع نظام داخلي متكامل والتوسع بالوحدات السكنية، وتخديم الطلاب بشكل أكبر.

من جانبه قال طلال الحاج معاون مدير المدينة الجامعية في حماة: يصل عدد الطلاب إلى ٢٧٠٠ طالب وطالبة في وحدتين سكنيتين، وهناك دراسة لتأهيل الوحدة الثالثة التي تستوعب نحو ١٠٠٠ طالب في حال استكمال أعمال تأهيلها، علما أن نسبة التنفيذ فيها بمعدل ٦٠٪، وهناك إجراءات متخذة لتحسين واقع الخدمات.

وتضم المدينة الجامعية بحمص ١٥ ألف طالب علما أن طاقتها الاستيعابية تصل لنحو ٨ آلاف طالب، كما تتألف جامعة الفرات من وحدتين سكنيتين بطاقة استيعابية نحو ١٠٠٠ طالب حالياً تستخدم مراكز إيواء للمهجرين.

مرسوم يحدد شروط التقدم إلى مسابقة القضاة

الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس مرسوماً تشريعيا رقم ٩ لعام ٢٠١٦ القاضي بتعديل المادة ١٥ من القانون رقم ٢٣ حول شروط قبول الطلاب المتقدمين لمسابقة المعهد العالي للقضاء التي تجريها وزارة العدل للارتقاء بمستوى العمل القضائي.

ونص المرسوم على أنه يتم قبول الطلاب في المعهد المشمولين نتيجة المسابقة التي تجريها وزارة العدل من حملة الدكتوراة أو الماجستير أو شهادة المعهد الوطني للإدارة العامة مسبوقة بشهادة الإجازة في الحقوق أو من حملة الإجازة في الحقوق على أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية السورية منذ خمس سنوات على الأقل.

ونص المرسوم أيضاً أن يكون المتقدم غير محكوم بجناية أو جنحة شائنة أو مخلة بالثقة العامة وتحدد الجنح الشائنة بقرار من الوزير وألا يكون مسرحاً أو مطروداً أو معزولاً أو مصروفاً من إحدى الجهات العامة.

وحدد المرسوم السن الثامنة والعشرين من العمر وغير متجاوز الثامنة والثلاثين من العمر في تاريخ تقديم طلب الاشتراك في المسابقة بالنسبة لحملة الدكتوراة أو الماجستير أو شهادة المعهد الوطني للإدارة العامة وغير متجاوز السادسة والثلاثين من العمر بالنسبة لحملة الإجازة في الحقوق على أن يثبت خلوه من الأمراض السارية والعاهات التي تمنعه من ممارسة العمل القضائي.

٨٩٪ من مياه سورية للزراعة

الوطن

بحث وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة مع وزير الزراعة المهندس أحمد القادري النظام المقترح لعمل جمعيات مستخدمي المياه خلال اجتماع عقد صباح أمس في مبنى وزارة الموارد المائية بمشاركة المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين وبحضور معاوني وزير الموارد المائية وعدد من المديرين المعنيين في الوزارتين.

أشار الوزير الشيخة خلال الاجتماع إلى أهمية التعاون والتنسيق للتخفيف من معاناة الإخوة الفلاحين من جهة والحفاظ على استدامة الموارد المائية من جهة أخرى لكونها مسؤولية تقع على عاتق الجميع، مبدياً أن عمل جمعيات مستخدمي المياه يقوم على مبدأ التشاركية في إدارة المصدر المائي ويشجع على العمل الجماعي ويساهم في تحقيق العدالة في توزيع المياه، ومعالجة ظاهرة الحفر العشوائي والآبار المخالفة.

كما أوضح الشيخة أن المستهدف الأكبر والمعني بهذه الجمعيات هو الفلاح لكون الزراعة هي الشريحة الأكثر استهلاكاً للمياه بنسبة ٨٩٪ لذلك فإننا نعول على دورها في ترشيد استخدام المياه.

بدوره أكد وزير الزراعة أهمية هذا المشروع معتبراً أنه فكرة حضارية ومتطورة تجعل الفلاح أكثر ثقة وطمأنينة وتحقق المواءمة بين تخفيف العجز المائي وترشيد استخدام المياه وبين توفير احتياجاتنا من المواد الزراعية، وتساهم في استنباط أصناف زراعية تناسب المورد المائي.

وبدورهم أبدى ممثلو الاتحاد العام للفلاحين استعدادهم للتعاون مع أي صيغة قانونية تصدر لعمل هذه الجمعيات، منوهين بضرورة دراسة الصيغة المقترحة بشكل مفصل قبل اعتمادها.

وفي ختام الاجتماع تقرر تشكيل فريق عمل مشترك من الجهات الثلاث لمناقشة الصيغة المقترحة وإقرارها بشكل نهائي.

إعفاءات في نقل ريف دمشق

محمود الصالح

اصدر وزير النقل الدكتور غزوان خير بك عدة قرارات منها إدارية تقضي بترتيب البيت الداخلي لوزارة النقل ومنها تأتي في إطار محاربة الفساد وتحسين الأداء وهي تؤكد جميعها أن رياح التغيير تعصف بمفاصل العمل في مؤسسات الوزارة حيث تم كف يد مدير النقل في ريف دمشق ورئيس دائرة المعلوماتية ومجموعة من العاملين في مديرية النقل في ريف دمشق في إطار اتخاذ الإجراءات السريعة في ملف مهم في هذه المديرية تجري عمليات التحقيق فيه من الجهات المعنية. كما تم إنهاء تكليف رئيس دائرة المركبات ورئيس الدائرة الفنية في مديرية النقل نتيجة ضعف الأداء كما جاء في القرار المذكور.

وهذه هي المفاصل الأساسية في مديرية النقل والتي يتعلق عملها الأساسي بتسجيل وفحص المركبات.

وجاء من جملة القرارات الصادرة أمس تكليف المهندس عصمت فرزان مدير إجازات السوق في الوزارة تسيير أعمال مديرية نقل ريف دمشق إضافة إلى عمله لحين تسمية البديل وتم تشكيل لجنة من الوزارة لإجراء عملية الاستلام والتسليم في المديرية، إضافة إلى تكليف مديرية الرقابة الداخلية بالوزارة بالتحقيق الفوري واقتراح ما يلزم لمتابعة الإجراءات القانونية بحق المرتكبين والمقصرين.

وعلى صعيد آخر أصدر وزير النقل قراراً بتكليف المهندس فاروق شودب العامل في مؤسسة الطيران العربية السورية عمل مديرية الآليات لدى المؤسسة.

جدير بالذكر أن سمة التغييرات على طابع عمل وزارة النقل هدفت بمجملها إلى تحسين مستوى العمل والقضاء على الترهل والشللية ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب وعلى مختلف المستويات والتسميات، بحسب الكفاءة والخبرة، وبعيداً عن الشخصنة والمحسوبيات، وهذا ما أكسب وزارة النقل سمة التغيير لكونه تم في العديد من المؤسسات وعلى مختلف المستويات ومنها ما هو جذري طال حتى المديرين العامين.

الدراجات النارية تثير فوضى أمام المدارس في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

الفوضى التي شكلتها ظاهرة انتشار الدراجات النارية في السويداء وما سببته من ارق لدى الأهالي أثار كثيراً من الجدل وبات التخوف يزداد مع تحسن الطقس وزيادة عدد الدراجات النارية على الشوارع وأمام المدارس وخاصة أمام مدارس الفتيات (فحدث ولا حرج) وما أفرزته هذه الظاهرة من إشكاليات وازدحام وقلة الأمان حيث اشتكى العديد من المواطنين إلى «الوطن» ما تسببه الدراجات النارية من مشاكل مرورية وعرقلة للسير أثناء انصراف الطلاب من المدارس وخاصة طلاب المرحلة الابتدائية الإزعاجات الصوتية الصادرة عن تلك الدراجات طوال ساعات النهار والذي يزداد ليلا إلى حد لا يطاق حيث طالب الأهالي بضرورة الحد من تلك الفوضى وذلك بتدخل عناصر الشرطة وكبح جماح أصحاب الدراجات النارية وخاصة أن النسبة الكبيرة من تلك الدراجات يقوم بقيادتها فتية لا تتجاوز أعمارهم بين ١٥– ١٨ سنة.

بدوره قائد شرطة السويداء اللواء محمد سمرة أكد وجود دوريات مشتركة بين عناصر الشرطة وفرع شرطة المرور في المحافظة إضافة إلى أن هذه الدوريات تتوجه إلى المدارس مباشرة بعد ورود شكوى من مدير أي من المدارس في المحافظة.

ظاهرة سرقة المدارس بالقنيطرة والفاعل مجهول!

القنيطرة – خالد خالد:

عندما يخطر على بال أي شخص قصة الحرائق في القطاع العام ودائماً المتهم الأوحد الماس الكهربائي، وهذا الأمر يمكن تعميمه على ما يحدث في مدارس القنيطرة من سرقات والمتهم هذه المرة مجهول الهوية، وحتى تاريخه وخلال فترة قصيرة عدد المدارس التي تمت سرقتها ثلاث، ولا ندري إن كانت هناك سرقات أخرى ولم يبلغ عنها، فالمدرسة الأولى في تجمع الحسينية وتمت سرقة نوافذ الألمنيوم والرخام وبعض الحاجات، أما المدرسة الثانية فسرق منها أجهزة الحاسوب وتقنيات أخرى وأيضاً المدرسة في تجمعات ريف دمشق وتحديدا مدرسة شورى التابعة لمنطقة سعسع، أما السرقة الثالثة فكانت لإحدى مدارس جبا وخلال العطلة الأخيرة الأسبوع الفائت، وللعلم فقط نشير إلى أن جميع المدارس التي تمت سرقتها في مناطق آمنة ١٠٠٪ ولا يمكن بأي حال من الأحوال معرفة الجناة لأن السرقات تتم ليلا والناس نيام، والمؤكد أن الفاعل مجهول أو ضمير مستتر وعليه تبدو حوادث السرقات وإن كانت متفرقة ومتباعدة، وبغض النظر عن قيمة المسروقات إلا أنها ظاهرة غير جيدة وغير أخلاقية فالمدارس وجدت لتعليم أبنائنا وأولادنا وجميعها لخدمة المواطن السوري ومجانية ولا تكلف الحكومة أي مواطن أعباء إضافية، ولسنا هنا في وارد المقارنة مع المدارس في الدول المجاورة والأقساط المرهقة لأبناء تلك الدول.

ورغم أن التربية قد أعلنت في العام الفائت مسابقة لتعيين حراس وتم قبول عدد معقول إلا أن أغلبية مدارسنا على أرض المحافظة وفي تجمعات النازحين النازحين بريف دمشق تفتقد إلى الحراس، وان وجدوا فهم لا يقومون بواجبهم على أكمل وجه وقد نقبل عذرهم للظروف الراهنة ولكن السؤال المطروح: على من تقع مسؤولية سرقة المدارس، لتتعالى أصوات أبناء القنيطرة بضرورة أن تقوم القوات الرديفة للجيش بحماية المدارس وهذا الدور لا يقل أهمية عن دورهم في القضاء على الإرهاب.

أحد المعنيين في تربية القنيطرة طلب عدم ذكر اسمه أشار إلى أن عدداً كبيراً من حراس المدارس طلبوا إعفاءهم من وظائفهم وتحويلهم إلى عامل أو مستخدم، إضافة إلى ذلك فان جميع الحراس يرفضون استلام وسائل حماية (سلاح) للدفاع عن المدرسة في حال الضرورة خشية أن يسرق ويتم تغريمه بقيمته.

وأمام ذلك كيف يمكن أن نحافظ على مدارسنا من السرقة، فإذا كان الحراس يخافون العمل ويطلبون نقلهم لمهام أخرى، واستمرت الظاهرة غير مألوفة في مجتمعاتنا وخاصة أننا تلقينا تعليمنا المجاني فيها وتعلمنا أن المدرسة هو بيتنا الثاني.